

Distr.: General
12 June 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

رسالة مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه التقرير الوطني لجمهورية كازاخستان، الذي أعد من أجل تقديم البيان الوطني الطوعي لكازاخستان، خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بقرار الأمم المتحدة في نيويورك، في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) بيرغانيم أيتيموفا

الممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس المجلس
الاقتصادي والاجتماعي من الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

التقرير الوطني عن تحقيق أولويات استراتيجية كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠ في
سياق الأهداف الإنمائية للألفية.

الأستانة ٢٠٠٨

الصفحة

٤	مقدمة
٤	أولويات الاستراتيجية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية
٦	التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وتحليل السياسات المطبقة
٧	الفرع ألف - تحقيق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية
٧	القضاء على الفقر المدقع والمجاعة
١٣	كفالة التعليم للجميع في المرحلة الأولية
١٩	تحقيق الاستدامة الإيكولوجية
٢٨	الجزء باء - تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والالتزامات في مجال التنمية المستدامة .
		دعم استدامة صنع القرار على الصعيد الوطني؛ وإدخال مبادئ التنمية المستدامة في
٢٨	الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
		المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والالتزامات في
٣٠	مجال التنمية المستدامة
٣١	المخاطر والتحديات
٣٢	التوصيات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة
٣٣	الشراكة من أجل التنمية
		المرفق
٣٦	الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف والمهام الوطنية

”يشكل تعزيز رفاه مواطني كازاخستان أحد
الأهداف الرئيسية لسياسة الدولة“
رسالة رئيس جمهورية كازاخستان،
شباط/فبراير ٢٠٠٨

مقدمة

أولويات الاستراتيجية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية

تهدف أولويات الاستراتيجية الإنمائية لجمهورية كازاخستان إلى رفع مستوى الجودة النوعية لحياة السكان، عن طريق تقليل جوانب ضعف المجتمع وتعزيز جودة الخدمات الاجتماعية، وإصحاح البيئة، وإشراك المجتمع المدني في التنمية، وتعزيز حوكمة البلد. وفي عام ١٩٩٧، اعتمدت استراتيجية التنمية الطويلة الأجل تحت عنوان ”كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠ - الازدهار والأمن وتعزيز رفاه جميع رعايا كازاخستان“. وحددت الاستراتيجية سبع أولويات إنمائية قطرية، هي:

- الأولوية رقم ١: الأمن الوطني
- الأولوية رقم ٢: استقرار السياسة الداخلية ووحدة المجتمع
- الأولوية رقم ٣: النمو الاقتصادي
- الأولوية رقم ٤: الصحة والتعليم والرفاه لمواطني كازاخستان
- الأولوية رقم ٥: موارد الطاقة
- الأولوية رقم ٦: الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات
- الأولوية رقم ٧: كفاءة الحكومة على المستوى المهني

و يجري منذ عام ١٩٩٨، إعداد جميع البرامج المعتمدة في البلد وفقا لاستراتيجية كازاخستان الإنمائية حتى عام ٢٠٣٠. واعتمدت بموجب هذه الاستراتيجية الأشياء التالية:

- استراتيجية تنمية وتحديث قطاع الصناعة حتى عام ٢٠١٥ (٢٠٠٣)؛
- تصور أمن جمهورية كازاخستان الإيكولوجي حتى عام ٢٠١٥ (٢٠٠٣)؛
- استراتيجية المساواة بين الجنسين في جمهورية كازاخستان، للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦ (٢٠٠٥)؛

- استراتيجية انضمام كازاخستان إلى البلدان الخمسين الأكثر قدرة على المنافسة في العالم (٢٠٠٦)؛
- استراتيجية التنمية الإقليمية لجمهورية كازاخستان حتى عام ٢٠١٥؛
- تصور انتقال جمهورية كازاخستان إلى التنمية المستدامة، للفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٤ (٢٠٠٦)؛
- برنامج مكافحة الفقر والبطالة في جمهورية كازاخستان، للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥؛
- البرنامج الحكومي لخفض الفقر، للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥؛
- البرنامج الحكومي لإصلاح قطاع الصحة في جمهورية كازاخستان وتنميته، للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠؛
- البرنامج الحكومي لتطوير التعليم في كازاخستان، للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠؛
- برنامج "تنمية المناطق الريفية"، للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٠؛
- برنامج "مياه الشرب"، للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠؛
- برنامج حماية البيئة، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧؛
- برنامج حماية البيئة، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠؛
- برنامج مكافحة التصحر، للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥؛
- برنامج مكافحة وباء الإيدز في جمهورية كازاخستان، للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥؛
- برنامج الحل المتعدد الجوانب لمشكلة ساحة سيمابالاتينسك لتجارب الأسلحة النووية، للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

وتتمثل الأولوية الرئيسية في جميع وثائق البرامج المعتمدة، في تعزيز رفاه أجيال مواطني كازاخستان الحالية والمستقبلية، على أساس تعزيز الجودة النوعية للتنمية. وترتبط التنمية الاستراتيجية الطويلة الأجل لكازاخستان ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الإنمائية للألفية. وتجسد البرامج الإنمائية الحكومية والقطاعية المذكورة أعلاه جميع مهام وأغراض الأهداف الإنمائية للألفية، التي اتخذت بالفعل التدابير اللازمة لتنفيذ بعضها، بينما يجري العمل على وضع التدابير المتعلقة بتنفيذ ما يتبقى منها.

التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وتحليل السياسات المطبقة

يملك البلد الإمكانيات اللازمة لتنفيذ الأولويات المذكورة أعلاه، وتوجد فيه الظروف الملائمة لذلك.

وتأتي في مقدمة هذه الأولويات مسألة استقرار السياسة الداخلية وتوحيد المجتمع. وقد أتاحت وفرة وتعدد الإمكانيات من الموارد الطبيعية، والإصلاحات المتعددة الجوانب، إمكانية تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية، التي ازداد فيها الناتج المحلي الإجمالي من ٢٢ بليوناً إلى ١٠٤,١ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وازداد نصيب الفرد فيه بمقدار ٤,٦ مرة، ليبلغ ٦٧٠٠ دولار ليدخل مجال المقارنة مع المؤشرات المتاحة في نطاق واسع من دول وسط وشرق أوروبا.

وأمكن استقطاب مقادير كبيرة من الاستثمارات بفضل تهيئة المناخ الملائم للاستثمار في اقتصاد البلد. وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد كازاخستان، خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٧، ٦٢,١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ويشكل ذلك نسبة ٨٠ في المائة من حجم الاستثمارات المستقطبة في منطقة وسط آسيا. وتبلغ الأصول الدولية في البلد، شاملة موارد الصندوق الوطني، أكثر من ٣٨,٦ بليون دولار. وازداد حجم المعاملات التجارية السنوية بمقدار ٦ مرات، خلال هذه السنوات العشر، ليصل إلى ٨٠,٥ بليون دولار تقريباً. وتشكّل القطاع المصرفي وقطاع التأمينات بصورة تتسق مع متطلبات السوق، وأسس نظام ادخاري للمعاشات التقاعدية. وترى وكالات التقييم الدولية أن الجمهورية نفذت بنجاح الخطوة الانتقالية على طريق التنمية الاقتصادية، وأنها تخصص في الوقت الراهن إمكانيات مناسبة لتحقيق هذه التنمية في المستقبل.

ويصنّف البنك الدولي كازاخستان على أنها تنتمي إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط. وقد ارتفع متوسط دخل مواطني كازاخستان خلال السنوات العشر الماضية بمقدار ٦,٥ مرة، وارتفع متوسط المرتبات بمقدار خمس مرات، وازدادت المعاشات التقاعدية بمقدار أربع مرات، كما ازدادت بشكل ملحوظ المساعدة الاجتماعية الحكومية البريدية.

ومن المقرر بناء ١٥٠ مرفقاً صحياً و ٣٠٠ مستشفى طبي ريفي، وإقامة شبكة إقليمية من مراكز إعادة تأهيل المعوقين والأطفال ذوي الإعاقة، وفقاً للمعايير الدولية. ويشهد البلد، منذ عام ١٩٩٨، تنفيذ البرنامج الرئاسي المتعلق بالخراب المستفيدين من المنح الدراسية الدولية، المعروف باسم "بولاشاك"، الذي يتيح للشباب الموهوبين فرصة تلقي العلم في أفضل الجامعات العالمية. وستشهد السنوات القليلة القادمة تشييد ٢٥٠ مدرسة جديدة و ٥٠ مؤسسة للتعليم المهني والتقني.

وتملك الجمهورية اليوم ما تحتاجه من إرادة سياسية وموارد لزيادة زخم التقدم تجاه تحقيق الجوانب الاجتماعية للنهضة، وتحويل إنجازاتها الاقتصادية إلى تنمية عادلة للإمكانات البشرية، وتحقيق رفاه المواطنين وتوسيع الفرص المتاحة لهم. وحقق البلد بالفعل بعض الأهداف الإنمائية المتفق عليها، وأحرز تقدماً ملحوظاً تجاه تحقيق الأهداف الأخرى، بما في ذلك خفض الفقر وتوفير التعليم وتعزيز حقوق المرأة. لكن تبقى مجموعة من المشاكل القائمة في مجال تحقيق استدامة الخدمات الصحية والتعليمية والإيكولوجية، مما يستدعي بذل المزيد من الجهد من جانب الحكومة والمجتمع المدني.

الفرع ألف تحقيق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية

القضاء على الفقر المدقع والمجاعة

تكتسب الاستراتيجية الإنمائية الطويلة الأجل "كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠ - الازدهار والأمن وتعزيز رفاه جميع مواطني البلد"، والبرامج الحكومية المتعلقة بمكافحة الفقر (للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١)، وخفض الفقر (للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥)، أهمية خاصة في مجال تخفيف وطأة الفقر في كازاخستان. ودخل قانون "المساعدة الاجتماعية الحكومية الموجهة" حيز النفاذ منذ عام ٢٠٠٢. وتتلقى الأسر الفقيرة بموجب هذا القانون إعانة مالية عن كل فرد من أفرادها، تسمى المساعدة الاجتماعية الموجهة، وتعادل الفرق بين مستوى الدخل المتوسط وخط الفقر (٤٠ في المائة من الحد الأدنى لتكلفة المعيشة).

وتمثلت نتائج إنفاذ قانون خفض الفقر وتنفيذ وثائق البرامج المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر، فيما يلي:

- تأسيس قاعدة بيانات مصنفة عن الأسر الفقيرة والنظام الآلي لمنح المساعدة الاجتماعية الحكومية الموجهة؛
- تحديد صلاحية الوسائل المباشرة (إيجاد فرص العمل، وتوفير التدريب وإعادة التأهيل في المجال المهني، وتهيئة مجالات العمل الاجتماعي) والوسائل غير المباشرة (رفع أجور العمل، وزيادة المرتبات التقاعدية والإعانات الاجتماعية) لتخفيف الفقر، وكيفية الشروع في استخدام هذه الوسائل؛
- خفض عدد الأسر الفقيرة، التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن حد الفقر بمقدار خمس مرات (بلغ عدد متلقي المساعدة الاجتماعية الحكومية الموجهة ٨٠٠ ٢٢٤

شخص، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) مما أدى إلى خفض الإنفاق على برنامج المساعدة بمعدل ٣,٦ مرة.

وجاء في التقرير الوطني عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠٠٥، أن كازاخستان خفضت بالفعل بمقدار مرتين، في عام ٢٠٠٤، عدد الأفراد الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى لتكلفة المعيشة. وحقق البلد بذلك أحد الأغراض الأساسية للأهداف الإنمائية للألفية - أي القضاء على الفقر المدقع والمجاعة.

ويتواصل حالياً نمو نظام تقديم المساعدة الاجتماعية من الناحيتين النظرية والعملية، مع أخذ التجارب التراكمية وتوصيات المؤسسات الدولية في الحسبان.

وتطبق كازاخستان تدابير لتحديث نظام تقديم المساعدة الاجتماعية الموجهة، واستحداث تدابير تهدف إلى تحفيز المواطنين العاطلين عن العمل، الذين يتلقون هذه المساعدة، كي يسعوا إلى الحصول على مهن جديدة وعلى التدريب اللازم لممارسة هذه المهن.

وتمخضت الإصلاحات التي أجريت في المجال الاجتماعي عن تأسيس نظام مختلط للحماية الاجتماعية، يجمع بين الإعانات الحكومية والمرتبات التقاعدية الادخارية والمساعدة الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية.

وفي عام ٢٠٠٥، أدخل نظام أساسي للمرتبات التقاعدية - يكفل توفير حد أدنى من المرتبات التقاعدية لجميع المواطنين الذين يبلغون سن التقاعد، بغض النظر عن استحقاقهم للمعاشات التقاعدية التضامنية أو الادخارية.

ويجري الآن تحديث المعايير الاجتماعية الرسمية. وجرى في عام ٢٠٠٦، بناء على توصية الخبراء الدوليين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، تحديث منهجية حساب الحد الأدنى لتكلفة المعيشة - الارتباط بين حصة السلع التموينية والسلع غير التموينية في سلة المستهلك، وتقريبها إلى النفقات الحقيقية للفئات الفقيرة من المواطنين، حيث ارتفعت حصة سلة المستهلك من المنتجات الغذائية إلى أكثر من الضعف، مما أدى إلى ارتفاع الحد الأدنى لتكلفة المعيشة بنسبة ٢٥ في المائة.

ويرتبط بالحد الأدنى لتكلفة المعيشة بموجب القانون، دور المعيار الاجتماعي الأساسي الذي يستخدم لوضع الحد الأدنى لحجم المرتب الشهري والمدفوعات الاجتماعية الأساسية، وتحديد خصائص الفقر. وتتمثل ميزة استخدام المؤشرات الأساسية في إمكانية مقارنة حجم المدفوعات الاجتماعية مع الحد الأدنى لتكلفة المعيشة.

وابتداء من عام ٢٠٠٨، أصبح حجم المرتبات التقاعدية الأساسية يعادل نسبة ٤٠ في المائة من حجم الحد الأدنى لتكلفة المعيشة. وتتواصل عملية رفع مستوى المرتبات التقاعدية. وارتفع متوسط حجم مدفوعات المرتبات الأساسية بنسبة ٢٩ في المائة في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٨، بما في ذلك المرتب التقاعدي الأساسي.

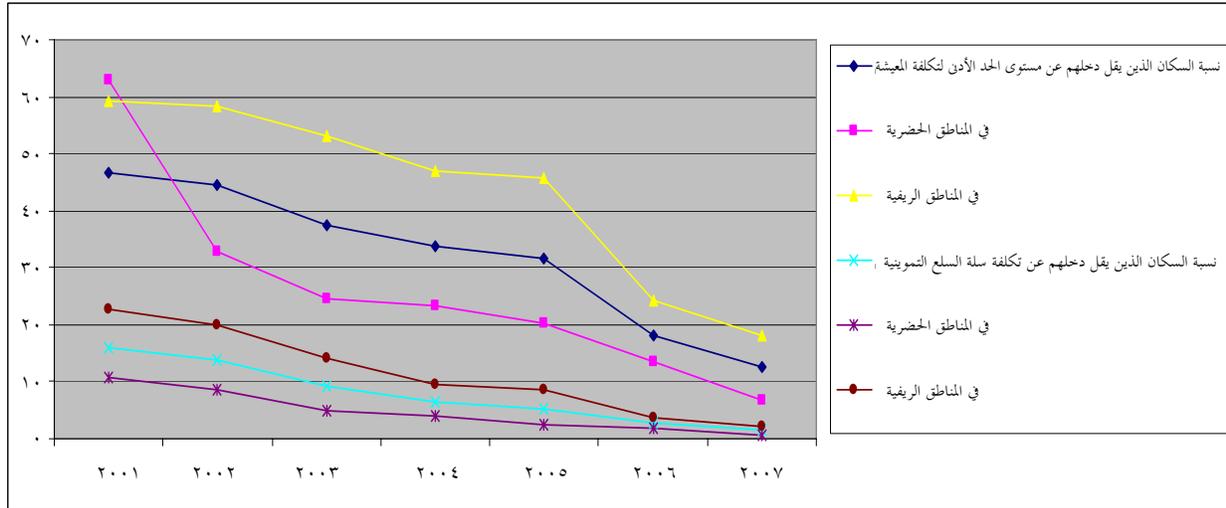
وتواصل تطوير نظام توفير الدعم الاجتماعي للأسرة والأطفال. وفي عام ٢٠٠٦، أُدخل نظام للإعانات المتعلقة برعاية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة، لتحديد بموجبه مستويات الإعانة رهنا بعدد الأطفال في الأسرة (من طفل إلى أربعة أطفال فما فوق)، وبإعالة الأطفال حتى سن سنة ونصف في الأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن تكلفة سلة السلع التموينية، وذلك بالإضافة إلى الإعانة التي تقدم مرة واحدة في ما يتصل بولادة الأطفال (بدأ العمل بها منذ عام ٢٠٠٣).

ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ارتفع حجم الإعانة المالية المتصلة بولادة الأطفال إلى الضعف، وإعانة رعاية الطفل بمقدار ١,٦ مرة. ومن المقرر أن تشهد الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ ارتفاعاً تدريجياً في حجم الإعانات، مقارنة بعام ٢٠٠٧: حيث يُنتظر ازدياد حجم إعانة رعاية الطفل بمقدار ٢,٥ مرة في المتوسط؛ وإعانة ولادة الطفل الرابع فما فوق بأكثر من أربع مرات، مع إدخال نظام للتأمين في حالات الحمل وولادة الأطفال ورعايتهم.

ويتواصل العمل على تحديث منهجية حساب الحد الأدنى لتكلفة المعيشة. وأدت تدابير رفع مستوى معيشة السكان التي طبقت في عام ٢٠٠٦، إلى خفض مستوى الفقر بمقدار ١,٧ مرة (بلغت نسبة الفقر ١٨,٢ في المائة) مقارنة بعام ٢٠٠٥. وتشير حصيلة بيانات عام ٢٠٠٧ إلى أن مؤشر الفقر انخفض إلى نسبة ١٢,٧ في المائة (الشكل ١). وانخفض معامل دليل جيني لتفاوت الدخل من ٠,٣٣٢ في عام ١٩٩٩ إلى ٠,٣٠٩ في عام ٢٠٠٧.

الشكل ١

دينامية تغير مستوى المعيشة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠١



المصدر: الوكالة الإحصائية لجمهورية كازاخستان.

وتشير حصيلة بيانات عام ٢٠٠٧ كذلك إلى أن دخل نسبة ١,٤ في المائة من السكان يقل عن مستوى خط الفقر، وأن أكثر الفئات عرضة للفقر هي الأسر ذات الأطفال. وتشير تركيبة الفئة التي تحصل على المساعدة الاجتماعية الموجهة، إلى أن الأطفال يشكلون نسبة ٦١,٢ في المائة من هذه الفئة، بينما يشكل الأفراد الذين يعولونهم نسبة ١٣,٢ في المائة. وهناك فئة أخرى كبيرة العدد، هي فئة العاطلين عن العمل التي تشكل نسبة ١١,٧ في المائة من السكان.

وقد انخفض معدل تفاوت دخل سكان البلد في السنوات الأخيرة، لكنه لا يزال يمثل مشكلة حقيقية تستدعي مواصلة بذل الجهد من أجل استمرار انخفاضه.

تفاوت معدلات الفقر حسب المنطقة

تتفاوت معدلات الفقر في البلد حسب المنطقة. وتدل المؤشرات على أن أكبر نسبة من الفقراء توجد في منطقة كيزيلوردين (٣٧,٥ في المائة)، تليها منطقة مانغيستاو (٢٦,٥ في المائة). وتنعم منطقة الأستانة، عاصمة الجمهورية، برخاء ملحوظ، حيث تبلغ نسبة الفقراء فيها ٥,٥ في المائة، تليها منطقة بافلودار، بنسبة ١٢ في المائة، فمناطق ألماتي، ١٢,١ في المائة، وهي أدنى معدلات الفقر في البلد. وعلى الرغم من انخفاض أعداد السكان الذين يعانون الفقر في كل من المناطق الحضرية (انخفضت نسبتهم من ٢٠,٢ في المائة إلى

١٣,٦ في المائة)، والمناطق الريفية (انخفضت نسبتهم من ٤٥,٦ في المائة إلى ٢٤,٤ في المائة) إلا أن نمط توزيع الفقر لم يتغير، حيث ترتفع نسبته وسط سكان الأرياف.

غير أن هذه العلاقة التناسبية بدأت تراجع قليلا في السنوات الأخيرة: حيث بلغ مستوى الفقر في المناطق الريفية ثلاثة أمثاله في المناطق الحضرية^(١)، أي نسبة ٢٤,٨ في المائة مقابل نسبة ٩,٢ في المائة، في عام ٢٠٠٤، بينما فاق مستوى الفقر في المناطق الريفية مستواه في المناطق الحضرية في عام ٢٠٠٦ بمقدار ١,٨ في المائة، أي نسبة ٢٤,٤ في المائة مقابل نسبة ١٣,٦ في المائة. ويعتمد هذا "التقارب" بين مستويات الفقر في المناطق الريفية والمناطق الحضرية بدرجة كبيرة على معدلات هجرة السكان من الأرياف إلى المدن. وبدورها تؤدي تدفقات الهجرة من القرى إلى المدن إلى رفع مستويات الفقر في المناطق الحضرية.

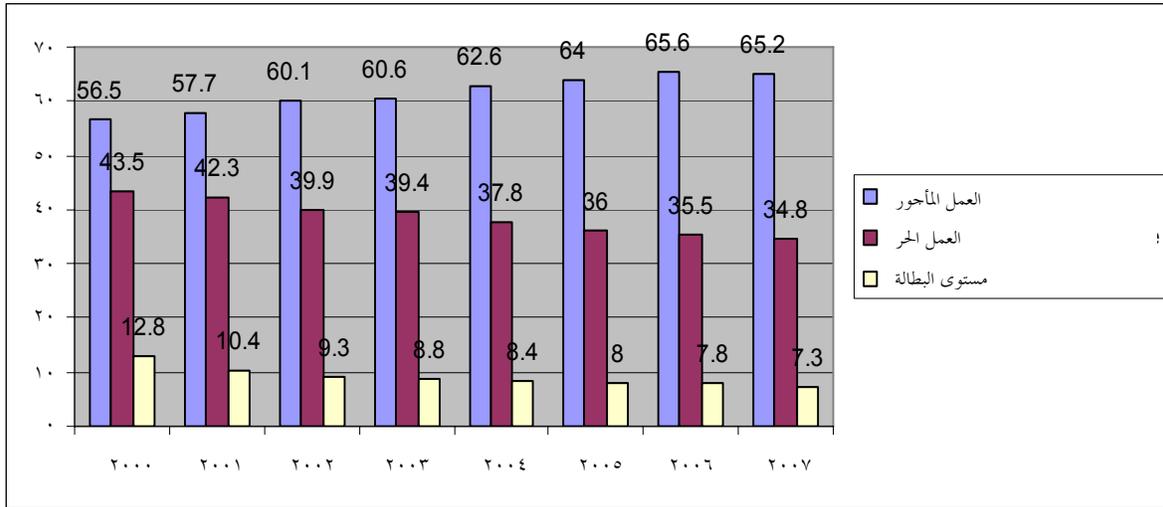
الفقر والعمالة

يعود الفضل في ما تشهده الفترة الراهنة من ارتفاع منتظم في مستوى عمالة السكان وتراجع مضطرب في معدلات البطالة إلى التدابير التي اتخذتها حكومة كازاخستان في عام ١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ عدد السكان العاملين ٧,٦ ملايين شخص، أي بزيادة تبلغ ١,٥ مليون شخص (١٩,٧ في المائة) عن عددهم في عام ١٩٩٩. وتشكل البطالة أحد العوامل المؤثرة على حالة السوق. ويتميز مؤشر البطالة باضطراب انخفاضه بشكل سنوي. وبلغ معدل البطالة في عام ٢٠٠٧ نسبة ٧,٣ في المائة، أي بانخفاض قدره ٦,٢ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٩ (١٣,٥ في المائة). وبلغ عدد السكان العاطلين عن العمل في نفس العام ٥٩٧ ٢٠٠ شخص، مسجلا انخفاضا بنسبة ٣٧,١ في المائة خلال ثمان سنوات.

(١) تحقيق الأهداف الإنمائية في كازاخستان على أعتاب الألفية الجديدة، ٢٠٠٥.

الشكل ٢

دينامية عمالة السكان خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠



المصدر: الأهداف الإنمائية للألفية في جمهورية كازاخستان، مشروع تقرير عام ٢٠٠٧.

ولكي يتيسر حل مشكلة البطالة في الجمهورية، ويسهل البحث عن الوظائف الشاغرة واختيارها، أُدخل نظام آلي موحد للالتحاق بالوظائف في جميع المناطق. ويجري العمل الآن على تنفيذ خطة جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، التي تتضمن تدابير لتحسين نظام التوافق السكان بالعمل. ويُنتظر أن يؤدي تنفيذ هذه التدابير، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، إلى خفض مستوى البطالة إلى ٦,٩ في المائة بنهاية عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من أن بطالة الشباب (الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة) لا تزال مرتفعة، فقد سجلت انخفاضا ملحوظا، حيث تراجعت من ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٤، إلى ٩,٤ في المائة، في عام ٢٠٠٧.

ويلاحظ أن عدد المشتغلين بالمهن الحرة محدود في سوق العمل، حيث انخفض عددهم بمقدار ٩٣ ٦٠٠ شخص في عام ٢٠٠٧، أي بنسبة ٣٤,٨ في المائة، مقارنة بعام ١٩٩٩. ويُلاحظ في الوقت نفسه، أن المهن الحرة يغلب عليها عنصر النساء، حيث تبلغ نسبتهن في المناطق الريفية ٥٧,٥ في المائة مقابل ٥١,٧ في المائة للرجال، بينما تبلغ نسبتهن في المدن ٢١,٦ في المائة، مقابل ٢٠,١ في المائة للرجال.

وتسعى حكومة كازاخستان إلى رفع مستوى نشاط المرأة الاقتصادي، الذي ينخفض الآن بنسبة ١٠ في المائة عن مستوى نشاط الرجال. ويجري العمل أيضا على تطبيق تدابير لحل قضية بطالة الشباب.

كفالة التعليم للجميع في المرحلة الأولية

يتواصل بموجب قانون جمهورية كازاخستان بشأن التعليم، والبرنامج الحكومي لرفع مستوى التعليم في الجمهورية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، والرسائل السنوية التي يوجهها رأس الدولة إلى شعب كازاخستان، تطبيق مجموعة من التدابير التي تهدف إلى مواصلة تطوير نظام التعليم وإتاحة إمكانية الحصول عليه وتحسين جودة خدماته.

الحصول على التعليم

يشكل التعليم الأولي المرتكز الذي يستند إليه مستقبل نماء الأفراد، باعتباره حجر الأساس لنظام التعليم المستمر.

وتمكنت كازاخستان من توفير التعليم الأولي لجميع الأطفال، حيث بلغ معدل التحاقهم بالدراسة في عام ٢٠٠٧ نسبة ٩٩,٦ في المائة، بينما بلغ الحد الأدنى لهذا المؤشر في عام ٢٠٠٥ نسبة ٩٩,٣ في المائة. وأمكن تحقيق ذلك بفضل السياسة الفعالة التي اتبعتها الحكومة في مجال التعليم.

وبلغ عدد مؤسسات التعليم قبل المدرسي، في عام ٢٠٠٧، ٦١٧ ١ روضة من رياض الأطفال، و ٤٢٧ ١ مركزاً مصغراً للتعليم قبل المدرسي، بزيادة قدرها ٤٥٠ مؤسسة مقارنة بعام ٢٠٠١. وتعمل المراكز الصغرى للتعليم قبل المدرسي في إطار نظام التعليم العام الذي يتمتع بالمرونة وبإمكانية التكيف مع احتياجات الوالدين.

وبلغت نسبة التحاق الأطفال بالمؤسسات التعليمية والتربوية الأخرى، في عام ٢٠٠٧، نسبة ٣٢,٨ في المائة (٤٤ في المائة في مناطق المدن و ٢٠,١ في المائة في الأرياف)، بينما بلغ مستوى هذا المؤشر في عام ٢٠٠١ نسبة ١٤,٩ في المائة فقط.

وفي عام ١٩٩٩، اكتمل بصورة نهائية إدخال نظام التعليم الإلزامي في مؤسسات التعليم قبل المدرسي والمدارس العامة بالبلد، التي تُقدم فيها الخدمات بالجنان للأطفال في الفئة العمرية ٥-٦ سنوات. وبلغت نسبة الالتحاق بالمرحلة قبل المدرسية، في عام ٢٠٠٧، ٩٧ في المائة من عدد الأطفال الذين في سن الالتحاق بهذه المرحلة التعليمية، بينما كانت هذه النسبة ٣١ في المائة فقط في عام ٢٠٠١، أي أن معدل الالتحاق ارتفع بنسبة ٤٨ في المائة.

وتكفل المادة ٣٠ من دستور جمهورية كازاخستان الحق لمواطنيها في الحصول على التعليم بالجنان في مؤسسات التعليم الحكومية، في المرحلة قبل الجامعية. وهو تعليم إلزامي.

يتكون من ثلاث مراحل، هي:

- المرحلة الأولية - من الصف الأول إلى الصف الرابع (الفئة العمرية ٦-٧ سنوات)؛
- المرحلة المتوسطة الأساسية - من الصف الخامس إلى الصف التاسع؛
- المرحلة المتوسطة العامة - الصفين العاشر والحادي عشر.

وبلغ مجموع الملحقين بالصفوف من الأول إلى الرابع ١٠٠ ٩٣٨ تلميذا في عام ٢٠٠٧ (أي نسبة ٤,٤ في المائة من العدد الكلي للدارسين)، بينما كان هذا العدد ١٤٤١ ٦٥٥ تلميذا في عام ٢٠٠١ (أي نسبة ٢,٢ في المائة).

المدارس ذات العددية المنخفضة

تؤدي الخصائص الجغرافية والديمغرافية لكازاخستان - ممثلة في مساحتها الهائلة وانخفاض كثافة سكانها - إلى تدني أعداد الملحقين ببعض مدارسها.

وشكل هذا النوع من المدارس نسبة ٤,٤ في المائة من عدد مدارس التعليم العام في عام ٢٠٠٧. وتضم في المناطق الريفية نسبة ٤,٤ في المائة من هذا النوع من المدارس. وتبلغ نسبة الملحقين بهذه المدارس ٢,٢ في المائة من العدد الكلي للدارسين بالبلد، و ٩,٩ في المائة من عدد الدارسين في المناطق الريفية.

وتدل دينامية تغير خارطة هذا النوع من المدارس على أن عددها آخذ في الارتفاع، حيث ارتفع بمقدار ١٧٧ مدرسة خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧، بينما ازداد عدد الملحقين بها بمقدار ٦٠٠ ١٩ شخص.

وتعمل هذه المدارس بطاقتها الكاملة برغم ارتفاع تكلفة تشغيلها، بفضل سياسة الدولة الرامية إلى كفالة حق الأطفال في الحصول على التعليم والالتحاق بمؤسساته.

مدارس الأطفال ذوي إمكانات النماء المحدودة

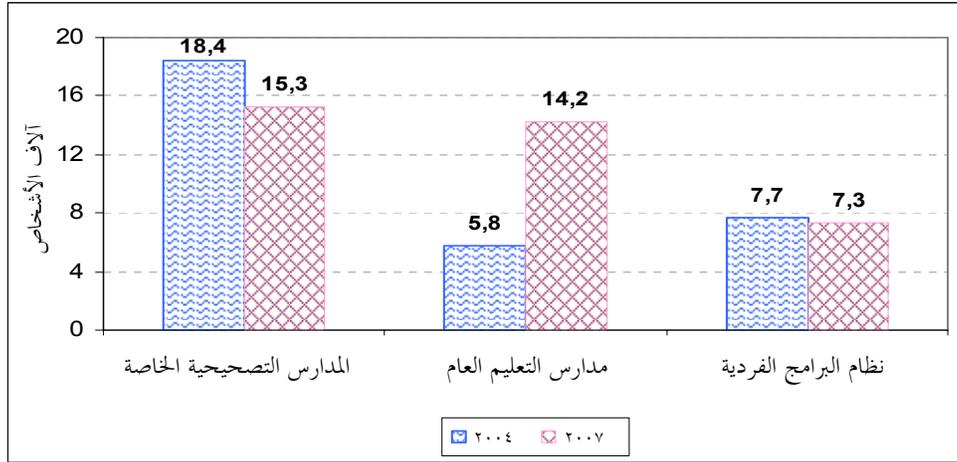
أنشئت في كازاخستان مؤسسات تعليمية تصحيحية متخصصة، بهدف إتاحة إمكانية الحصول على التعليم للأطفال ذوي إمكانات النماء المحدودة.

وفي عام ٢٠٠٧، تلقى ١٤ ٥٠٠ طفلا من الأطفال قاصري النمو، الذين في سن التعليم قبل المدرسي، تعليمهم في فصول خاصة برياض الأطفال العامة، بينما بلغ عددهم في ١٠٠ مدرسة تصحيحية ٣٠٠ ١٥ طفل. واتخذت الحكومة تدابير محددة من أجل إدخال نظام التعليم الشامل للجميع في سياساتها الإنمائية. ويتلقى ١٥ ٥٠٠ طفل من ذوي القدرات

الجسدية والعقلية المحدودة دراستهم الآن في مدارس التعليم العام، بينما يتلقى ٧ ٣٠٠ طفل منهم دراستهم في فصول خاصة (الشكل ٣). وهُيئت الظروف لكي يتلقى ٧ ٣٠٠ طفل تعليمهم في المنازل، من خلال برامج فردية.

الشكل ٣

عدد الدارسين ذوي إمكانات النماء المحدودة (بآلاف الأشخاص)



مؤسسات التعليم المخصصة للأطفال والأحداث ذوي الاحتياجات الخاصة

يتلقى الأطفال الجانحون تعليمهم في مرافق تعليمية هيئت فيها ظروف تربوية خاصة، بلغ عددها في عام ٢٠٠٧ ٩ مؤسسات تضم ٧٢٤ دارسا. وتدل مؤشرات دينامية هذه المدارس على انخفاض عددها بمرور الأعوام.

لغة الدراسة

يتمثل أحد مؤشرات اتساع فرص الحصول على التعليم في إمكانية اختيار لغة الدراسة. ويتوفر التعليم في الجمهورية بخمس لغات، هي: الكازاخية والروسية والأويغورية والأوزبكية والطاجيكية.

وفي عام ٢٠٠٧، بلغت نسبة المدارس التي تستخدم فيها اللغة الكازاخية ٤٧,٦ في المائة، والروسية ٢٢,٧ في المائة، واللغتين الكازاخية والروسية معا ٢٦,٦ في المائة، واللغات الأخرى ١,١ في المائة، من مجموع عدد مدارس التعليم العام.

وتستخدم اللغات الأوزبكية والأويغورية والطاجيكية في مدارس المناطق التي تعيش فيها أقليات عرقية، حيث بلغت نسبة الطلاب الذين يتلقون التعليم بلغاتهم الأم ٧٧,٦ في المائة للغة الأوزبكية، و ٥٠,٦ في المائة للغة الطاجيكية، و ٣٥,٦ في المائة للغة الأويغورية.

وفي عام ٢٠٠٧، استخدمت ثلاث لغات هي الكازاخية والروسية والانكليزية للتدريس في ٣٠ مدرسة.

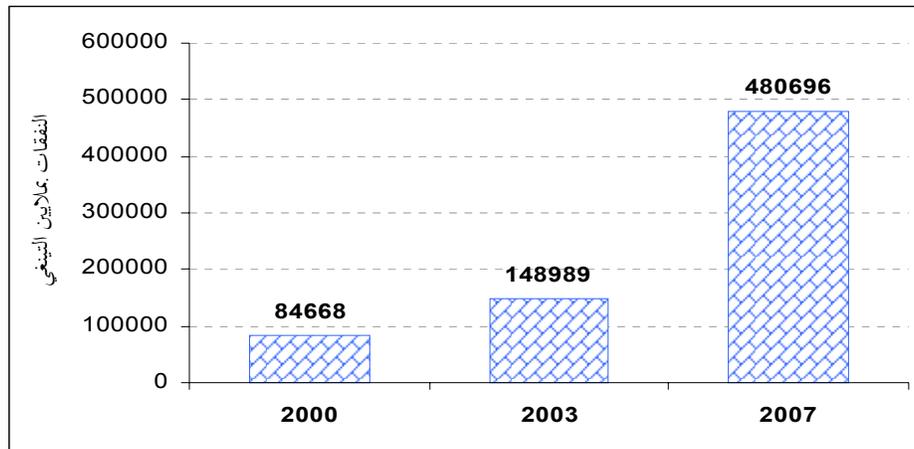
تمويل نظام التعليم

لكي تتهيأ الظروف الملائمة لتوفير خدمات تعليمية عالية الجودة ويسهل الحصول عليها، وتتوسع شبكات المؤسسات التعليمية وتتنوع إمكاناتها المادية، عمدت الحكومة إلى تنفيذ سياسة فعالة ترمي إلى كفالة حدوث زيادة سنوية كبيرة في حجم تمويل نظام التعليم.

وأدى اضطراد النمو الاقتصادي في البلد إلى ازدياد الإنفاق على التعليم من الميزانية العامة، حيث ارتفع حجمه بمقدار ٦ مرات منذ عام ٢٠٠٠ (الشكل ٤).

الشكل ٤

الإنفاق على التعليم من الميزانية العامة، بملايين التينغي



وفي عام ٢٠٠٧، بلغت الحصة التي خصصت لتوفير احتياجات الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣,٦ في المائة، مقابل نسبة ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويخصص جزء كبير من الأموال المعتمدة للإنفاق على التعليم في الميزانية العامة، لتوفير احتياجات المرحلة المتوسطة العامة - ٦٠,٥ في المائة، بينما تخصص نسبة ٤,٥ في المائة من مجموع نفقات التعليم للخدمات التعليمية والتربوية قبل المدرسية.

وتنمو باضطراد في كازاخستان كذلك حصة الفرد في النفقات العامة على المدارس في جميع مراحل التعليم، حيث بلغ الإنفاق على كل واحد من تلاميذ المرحلة قبل المدرسية في عام ٢٠٠٧، ٣,٦ مرة قدر الإنفاق على التلميذ في عام ٢٠٠٠، بينما ارتفعت حصة الفرد في النفقات العامة على طلاب المرحلة المتوسطة العامة بمقدار ٤,٧ مرة.

جودة التعليم

حدد البرنامج الحكومي لتطوير التعليم في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤، المبادئ التوجيهية لتحديث نظام التعليم في الجمهورية وتعزيز قاعدته المادية والتقنية وأسسها التربوية، وإدخال تكنولوجيا المعلومات في المناهج، وتطوير مهارات المعلمين، وما إلى ذلك. ويهدف تحديث المناهج التعليمية إلى تطوير القدرات التحصيلية للطلاب وتنمية مهاراتهم، ودفعهم إلى الاستقلال في تحصيل المعارف واستخدامها، والعمل بصورة منهجية على تركيز انتباههم عليها وتحقيق ارتباطهم بها بطريقة علمية وفعالة.

ولكفالة تسخير التعليم لأغراض اكتساب الأطفال للمهارات الحياتية اللازمة، أدخلت في المدارس الأولية مادة "معرفة العالم"، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المناهج الدراسية. وتتكون المادة من ثلاثة أجزاء، هي: الطبيعة والإنسان والمجتمع. ويؤدي تدريس هذه المادة إلى اكتساب تلاميذ المرحلة الأولية للمهارات الحياتية الأساسية، التي تمكنهم من النجاح في التأقلم مع ظروف العيش في المجتمعات الحديثة.

وفي عام ٢٠٠٧، اكتمل تنفيذ البرنامج الهادف المتعلق بإعداد وإصدار كتب مدرسية ومواد تعليمية تناسب الأجيال المعاصرة وتوفيرها لمدارس التعليم العام في جمهورية كازاخستان.

ويتمثل أحد شروط تعزيز جودة التعليم في ارتفاع مستوى مؤهلات المعلمين. لذا يجري العمل كل عام على زيادة أعداد المربين ذوي المؤهلات العالية العاملين في المدارس الأولية، حيث بلغت نسبتهم، في عام ٢٠٠٧، ٦٦ في المائة، مقابل نسبة ٣٦,٩ في المائة، في عام ٢٠٠١.

إدخال تكنولوجيا المعلومات في حقل التعليم

شهد عام ١٩٩٧ اعتماد برنامج حكومي متعلق بإدخال أنظمة المعلومات في المرحلة المتوسطة، بهدف إنشاء شبكة وطنية لتكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم وربطها بالشبكة التعليمية على الصعيد الدولي.

وفي عام ٢٠٠٧، بلغ متوسط توفر تكنولوجيا الحاسوب في مدارس البلد جهاز حاسوب واحد لكل ٢١ طالباً، بينما كان هذا المتوسط جهازاً واحداً لكل ٦٢ طالباً، في عام ٢٠٠١.

ويجري حالياً إدخال نظام التعليم عن طريق الحاسوب في العملية التعليمية، في هيئة برنامج يضم خمسة مواد. وعلاوة على ذلك، بدأ إدخال برامج متعددة الوسائط في مدارس الجمهورية، منذ عام ٢٠٠٥.

ويتركز العمل الآن على ربط نظام التعليم بشبكة الإنترنت. وفي عام ٢٠٠٧، كانت نسبة ٩٦,٦ في المائة من مدارس التعليم العام قد ارتبطت بالفعل بالإنترنت، بما في ذلك نسبة ٩٣,٥ في المائة من مدارس المناطق الريفية.

الرصد والتقييم في نظام التعليم

بدأ في كازاخستان، في عام ٢٠٠٤، تطبيق نظام وطني موحد لامتحانات خريجي مدارس التعليم العام، ونظام دوري للتفتيش على الصفوف من الرابع إلى التاسع، في كازاخستان، بهدف إجراء تقييم خارجي مستقل لمستوى تحصيل الطلاب. ويشمل الامتحان الوطني الموحد، الذي يعقد سنوياً، ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من خريجي المدارس. وفي عام ٢٠٠٥، خضعت نسبة ١٤ في المائة من طلاب الصف الرابع، و ٢٠ في المائة من طلاب الصف التاسع، لإجراءات التفتيش الحكومي الدوري المذكورة، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٠ في المائة، في عام ٢٠٠٨.

وأثبتت نتائج التفتيش الحكومي الدوري على تحصيل تلاميذ الصف الرابع ارتفاع مستوى التحصيل لديهم. إذ ينجح خريجو المدارس الأولية في استيعاب نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من المواد الدراسية في المتوسط، رهنا بنوعية المادة المعنية. وتأكدت هذه البيانات أيضاً من خلال عمليات التفتيش الانتقائية، التي تجريها تنظيمات اجتماعية ومنظمات غير حكومية مختلفة، على الجودة النوعية لتحصيل الطلاب في مواد الرياضيات والمهارات اللغوية والحياتية.

المشاركة في الأبحاث الدولية لرصد التعليم

تتطلب مقارنة مستويات التحصيل التعليمية للطلاب الاشتراك في دراسات مقارنة في مجال الرصد على الصعيد الدولي (مثل الدراسات الدولية للرياضيات والعلوم، وبرنامج التقييم الدولي للطلاب، ودراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية، وما شابهها).

وفي عام ٢٠٠٧، شاركت كازاخستان لأول مرة في دراسة بحثية دولية مقارنة لتقييم المهارات في مجالي الرياضيات والعلوم وسط تلاميذ الصف الرابع (الدراسة الدولية للرياضيات والعلوم - ٢٠٠٧) شارك فيها ٢٧١ ٤ تلميذاً من ١٥٠ مدرسة في جميع مناطق البلد. ومنتظر نشر نتائج الدراسة في تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وستشارك كازاخستان في عام ٢٠٠٩، في برنامج التقييم الدولي للطلاب - ٢٠٠٩، من أجل تقييم مستويات تحصيل الطلاب من الفئة العمرية ١٥ سنة، في مجالات المهارات اللغوية والرياضيات والعلوم، في مدارس المرحلة المتوسطة للتعليم العام والمهني. وأجريت في أيار/مايو ٢٠٠٨ دراسة بحثية تجريبية على غرار برنامج التقييم الدولي للطلاب - ٢٠٠٩، شارك فيها ١٩٠٠ طالب من ٥٠ مؤسسة تعليمية بالجمهورية.

وتخطط كازاخستان لإجراء دراسة بحثية مقارنة، على غرار دراسة التقدم الدولي في مجال محو الأمية، في عام ٢٠١١.

وتتيح البيانات المتحصل عليها من هذه الدراسات البحثية الدولية إمكانية مقارنة مستويات تحصيل الطلاب ومقارنة الجودة النوعية للتعليم الوطني، قياساً إلى مؤشرات البلدان الأجنبية، وإمكانية تنفيذ عمليات التحديث والاستكمال اللازمة لنظام التعليم في البلد، في سياق التوجهات الإنمائية الدولية.

تحقيق الاستدامة الإيكولوجية

تعمل كازاخستان على حل المشاكل الإيكولوجية بصورة تدريجية، بما في ذلك تخفيض مستويات تلوث البيئة (٢٠٠٤-٢٠٠٧)؛ وتحقيق استقرار مؤشرات الجودة البيئية، ورفع مؤشرات الجودة الإيكولوجية لاستخدام البيئة (٢٠٠٨-٢٠١٠)؛ وإدخال تحسينات نوعية على البيئة، وتحقيق مستوى مرض من عدم إضرار التنمية الاجتماعية المستدامة بالنظام الإيكولوجي (٢٠١١-٢٠١٥).

وبينما لا تزال كازاخستان تعمل على الانتقال التدريجي إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، إلا أنها حققت تقدماً ملحوظاً بانتقالها من المرتبة الخامسة والسبعين إلى المرتبة السبعين حسب الترتيب الدولي لتحقيق الاستدامة الإيكولوجية، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وتتضمن خطة الجمهورية للانتقال إلى التنمية المستدامة (٢٠٠٧-٢٠٢٤) تحقيق هدف آخر هو مواصلة تحسين مؤشر الاستدامة الإيكولوجية (بنسبة ١٠ في المائة حتى عام ٢٠١٢، و ١٥ في المائة حتى عام ٢٠١٥، و ٢٥ في المائة حتى عام ٢٠٢٤)، باستخدام مؤشرات مستحدثة خصيصاً لهذا الغرض.

وفي ضوء ما ذكر أعلاه، أعدت تدابير للانتقال إلى نماذج حديثة لاستخدام الموارد الطبيعية واستهلاكها بصورة تكفل عدم استنفادها، مما سيؤدي إلى تخفيف العبء البيئي ووضع حدود لاستنزاف الموارد.

وتعتبر نسبة تفوق ٦٠ في المائة من الأنظمة الإيكولوجية في كازاخستان عرضة لمخاطر عملية التصحر، وبخاصة في مناطق الصحارى والسهول، حيث تتعرض الأراضي لعمليات الحراثة والرعي الجائر. ويتعرض زهاء ٧٥ في المائة من إقليم البلد لمستوى مخاطرة عال في مجال عدم استقرار النظام الإيكولوجي. وعلاوة على ذلك، تقل مساحة الأراضي البكر، من قبيل الأنظمة الإيكولوجية المائية المعرضة لمستويات منخفضة من الأضرار التي من صنع الإنسان، كثيرا عن مساحات الأراضي الشبيهة بها في البلدان المتقدمة النمو. وتتعرض مناطق بحر قزوين والمناطق الساحلية بالبلد لتأثير قوي ناجم عن عوامل من صنع الإنسان (مثل انغمار آبار النفط بالمياه، وتلوث البحر بمياه الأمطار، وإدخال سلالات غريبة على البيئة الإيكولوجية، والحوادث التي تتعرض لها مواقع استخراج النفط). وكجزء من عملية تنفيذ الاتفاقية الإقليمية لحفظ البيئة البحرية [اتفاقية حماية بيئة بحر قزوين]، تجري صياغة مشاريع بروتوكولات تتعلق بالتعاون الإقليمي في مجال مكافحة التلوث النفطي وحماية التنوع البيولوجي وإجراء تقييمات الأثر البيئي، في جو من الشفافية، والعمل تدريجيا على تنمية المناطق الساحلية، مع المحافظة على الموارد البيولوجية وترشيدها واستخدامها.

وتخصص الدولة موارد كبيرة للمناطق التي تتميز ببيئة إيكولوجية غير مواتمة، بهدف إيجاد حلول مناسبة لمشاكلها الإنمائية.

ويحظى بحر أرال باهتمام خاص، حيث وضعت بلدان وسط آسيا خطة عمل إقليمية وبرنامجا تفصيليا من أجل معالجة مشاكل حوضه وتحقي الاستقرار في منطقتيه، علاوة على وضع اتفاقية إقليمية لحماية البيئة في وسط آسيا، على أمل أن يؤدي إنفاذ هذه الصكوك إلى معالجة قضايا إدارة المياه العابرة للحدود وموارد الأرض والنفايات وحفظ التنوع البيولوجي.

ويجري العمل على تنفيذ برنامج لمعالجة المشاكل المختلفة في منطقة بحر أرال للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، بالإضافة إلى مشروع رصد نهر سرداريا والمنطقة الشمالية للبحر للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩، الذي تموله حكومة كازاخستان والبنك الدولي. وعقب اكتمال تشييد خزان كوك - أرال، في آب/أغسطس ٢٠٠٥، في سياق هذا المشروع، ارتفع منسوب مياه المنطقة الشمالية لبحر أرال بمعدل ثلاثة أمتار، مما أدى إلى خفض ملوحة المياه وإلى حدوث زيادة ملحوظة في أعداد وأنواع أسماك المياه العذبة، الشيء الذي أدى بدوره إلى إعادة إحياء عمليات صيد الأسماك في البحر.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، بمبادرة من كازاخستان، منذ عام ١٩٩٧، القرار المعنون "التعاون والتنسيق الدوليان من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيمبالا تينسيك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية". ووجه هذا القرار

انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المشكلة. وتقدم سويسرا وكندا وهولندا واليابان، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاشتراك مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وجهات أخرى، مساعدة كبيرة من أجل إعادة تأهيل منطقة تجارب الأسلحة النووية في سيمابالاتينسيك.

ولأغراض تحسين العوامل الإيكولوجية والاقتصادية والطبية - الاجتماعية، التي تؤثر على نوعية الحياة في منطقة سيمابالاتينسيك، نفذ خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، برنامج حكومي لمعالجة مشاكل منطقة تجارب الأسلحة النووية السابقة، خلال الفترة المذكورة. وسيبدأ قريباً برنامج جديد تغطي دورته الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وأدى ذلك إلى تحسن نوعية الحياة في المنطقة (بما في ذلك إمدادات مياه الشرب، وخدمات الحماية الاجتماعية، والتعويضات، والعمالة).

التنوع البيولوجي

يجري العمل في الجمهورية من أجل المحافظة على موارد المياه والغابات ومصائد الأسماك والنباتات والحيوانات وكفالة تجدد هذه المصادر. وحددت الدولة مناطق معينة باعتبارها محميات طبيعية ذات أهمية على الصعيد المحلي والدولي، فوضعت لها قواعد تحدّ من استخدامها، بجانب إعداد سجل للمناطق التي تشتمل على ثروات في باطن الأرض تتسم بأهمية خاصة من النواحي الإيكولوجية والعلمية والثقافية وغيرها من المجالات الأخرى. وهي تدخل في عداد المناطق الطبيعية التي تتمتع بحماية خاصة على الصعيد الوطني. واستخدم نظام المعلومات الجغرافية من أجل إعداد قاعدة معلومات عن مناطق مصائد الأسماك والثروات الغابية والمناطق الطبيعية التي تتمتع بحماية خاصة، بجانب الموائل النباتية والحيوانية.

وتشكل المساحة الكلية للمحميات والحدائق الوطنية الطبيعية نسبة ٤,٤ في المائة من مساحة أراضي الجمهورية. ومن المقرر أن تزداد هذه المساحة بأكثر من الضعف وفقاً لمؤشرات الإنجاز المقررة للتنمية المستدامة (٤,٤ في المائة في عام ٢٠٠٥، و ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، و ٨ في المائة في عام ٢٠١٢، و ٩ في المائة في عام ٢٠١٨، و ١٠ في المائة في عام ٢٠٢٤).

الجدول ١
المناطق الطبيعية التي تتمتع بحماية خاصة - فئاتها وأعدادها ومساحتها

الفئة	العدد	المساحة (بالآلاف الهكتارات)
الحميات الطبيعية	١٠	١ ٢٢٣,٠
الحدائق الطبيعية الوطنية	٩	١ ٦٥٣,٢
الموارد الاحتياطية الغابية	٢	٩٤٠,٢
الموارد الطبيعية	٥٠	٥ ٩٩٨,٤
المناطق الخاضعة للحماية	٥	١١ ٣٥٠,٥
المناطق الأثرية الطبيعية	٢٦	٦,٦
الحدائق النباتية	٥	٠,٤
المجموع	١٠٧	٢١ ١٧٢,٣

المصدر: المركز العلمي الصناعي الحكومي المعني بموارد الأرض واستغلالها، وزارة الزراعة، جمهورية كازاخستان.

ويُخطط كذلك لرفع مستوى المؤشر الوطني للتنوع البيولوجي بنسبة ١٣ في المائة، من خلال توسيع مساحة المناطق الطبيعية التي تتمتع بحماية خاصة وزيادة عددها، وتحقيق استدامة استخدام الموارد الطبيعية، ووضع تدابير لحفظ الأنواع والمحافظة على أعدادها، وعدم الإضرار بالنظام الإيكولوجي. وتُصنف الأنواع النادرة المستوطنة والآبدة، التي تحتاج إلى حماية خاصة، في أكثر من ٤٠٠ فئة من النباتات و ٣٠٠ فئة من الحيوانات الفقارية. وبغض النظر عن التدابير المتخذة، تتزايد أعداد الطيور والحيوانات البرمائية واللبونة المعرضة للانقراض.

حالة الغابات

تشغل الموارد الغابية في البلد مساحة ٥٠٠ ٧٧٠ ٢٦ هكتار. وتغطي الغابات مساحة ٤٠٠ ٣٠٣ ١٢ هكتار، أي نسبة ٤٦ في المائة من المساحة التي تشغلها الموارد الغابية، أو ٤,٦ في المائة من المساحة الكلية لأراضي الجمهورية.

الجدول ٢
المؤشرات الرئيسية للموارد الغابية

٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣
٢٧,٨	٢٦,٨	٢٦,٥	٢٦,٥	٢٦,٢	٢٦,١
١٢,٣	١٢,٣	١٢,٣	١٢,٤	١٢,٤	١١,٧
٣٧٥,٨	٣٧٥,٨	٣٧٥,٨	٣٧٥,٨	٣٧٥,٨	٣٧٣,٦
٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٦	٤,٣

المصدر: الموجز الإحصائي السنوي لكازاخستان، ٢٠٠٧.

ويبلغ متوسط الزيادة السنوية في المساحة الكلية للغابات ٠,٥ في المائة. ويفوق معدل إزالة الغابات هذه النسبة بكثير (٤٢ ٤٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٦)، مما يحدث فجوة كبيرة بين معدل إزالة الغابات ومعدل إعادة زراعتها. وتزداد الحالة تعقيداً جراء ارتفاع عدد الحرائق التي تنشب في الغابات.

ويجري العمل على وضع تدابير تتماشى مع برامج حكومية محددة وتهدف إلى تحقيق استقرار حالة موارد الغابات. وينعكس أثر هذه التدابير في عدم حدوث تغير ملحوظ في مساحة الأراضي المغطاة بالغابات على مدى عشر سنوات.

موارد الأرض - تبلغ مساحة أراضي كازاخستان ٢٧٢ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار، تُستغل نسبة ٣٢,٦ في المائة منها للأغراض الزراعية. وتعتبر نسبة ٧٥ في المائة تقريباً من مساحة أراضي البلد عرضةً لعنصر مخاطرة مرتفع في مجال عدم استقرار النظام الإيكولوجي (٣٠ مليون هكتار بسبب زحف الرمال، وأكثر من ٩٣ مليون هكتار بسبب الملوحة الزائدة). وتتسارع وتيرة تدهور التربة جراء فقدانها للرطوبة في المناطق الصالحة للزراعة (٠,٧ مليون هكتار)؛ وتعتبر مساحة ٢٦,٦ مليون هكتار من أصل ١٨٢,٨ مليون هكتار من الأراضي الرعوية عرضةً لعنصر مخاطرة مرتفع جراء التصحر؛ كما تغيرت أنماط استخدام الأرض في مساحة تبلغ ١٦٩ ٧٠٠ هكتار بسبب عمليات البناء والتشييد واستغلال موارد الأرض وعمليات الاستكشاف الجيولوجية.

وتقرر إعداد خطط لإدارة الأرض، وإعادة تأهيل الأراضي التي تدهورت نوعيتها، وإعادة تخطيط الأراضي المروية وإدخال تحسينات عليها، بغرض إبطاء الزحف الصحراوي.

موارد المياه

تتبع معظم الأنهار الرئيسية في كازاخستان خارج حدودها مما يجعل إمدادات المياه فيها رهنا بعلاقات الجوار. وتبلغ حصة البلد من المياه ٣٧ ٠٠٠ متر مكعب لكل كيلو متر مربع، أي ما يعادل ٦ ٠٠٠ متر مكعب للفرد في السنة. وتتوفر خدمات الإمداد بمياه الشرب لنسبة ٩٥,٢ في المائة من سكان المدن و ٥٧,٢ في المائة من سكان الأرياف. ويُخطط لرفع نسبة سكان المناطق الريفية الذين يحصلون على خدمات ثابتة للإمداد بمياه الشرب مع كفاءة حصولهم على الكميات المناسبة من المياه العالية الجودة، لتصل إلى ٧٧,٢ بنهاية عام ٢٠١٠ ويجري العمل على تشييد مرافق جديدة للمياه وإعادة تأهيل المرافق القائمة. وتقل معدلات الإمداد بالمياه العذبة (بآلاف الأمتار المكعبة للفرد) عن المعايير الدولية بشكل ملموس.

الجدول ٣

إمداد السكان بمياه الشرب وخدمات المرافق الصحية، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧

فئة السكان	إمكانية الحصول على مياه الشرب		إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي		النسبة المئوية
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
سكان المدن	٥١,٥	٧ ٨٦٧ ١٧٠	٩٥,٢	٥ ٠٥٠ ٠٢٢	٦٤,٢
سكان الأرياف	٤٨,٥	٧ ٣٩٦ ٧٣٩	٥٧,٢	٤ ٢٣٤ ٢٥٨	
مجموع سكان الجمهورية	١٠٠,٠	١٥ ٢٦٣ ٩٠٩	٧٦,٨	١١ ٧١٩ ٩٤١	

المصدر: بيانات برنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جمهورية كازاخستان، في مجال إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، حتى عام ٢٠١٥.

يجري العمل على إعداد نظام للانتقال من الإدارة المتكاملة لموارد المياه إلى العمل بمبدأ إدارة أحواض الأنهار، في إطار تحقيق مفهوم تنمية قطاع المياه بوصفه قطاعا اقتصاديا. ويُنتظر أن يؤدي ذلك إلى تخفيف الضغط عن الأنظمة الإيكولوجية للمياه.

غازات الدفيئة

يُشكل قطاع الطاقة ومرفق النقل والقطاع الزراعي المصادر الرئيسية لانبعاثات الغازات في كازاخستان. وفي عام ٢٠٠٥، بلغ مجموع انبعاثات الغازات ذات التأثير المباشر الشبيه بتأثير غازات الدفيئة في الجمهورية، أي ما يعادل ناتج حرق ٢٤٠,٧ مليون طن من الفحم. وامتصت الغابات والأراضي الزراعية جزءاً من هذه الانبعاثات (٥,٩ ملايين طن)^(٢).

الجدول ٤

انبعاثات الغازات ذات التأثير المباشر الشبيه بتأثير غازات الدفيئة، بما يعادلها من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (بملايين الأطنان)

مصادر الانبعاثات وفق تصنيف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ				
٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٠
١٨٦,٣	١٣٧,٣	٢٤٣,٧	٢٦١,٢	٢٣٨,٣
٤٢,٧	٣٣,٩	٤٦,٣	٥٧,٨	٦٤,٠
١١,٧	٩,٠	١٧,٦	٢٥,١	٢٧,٠
٢٤٠,٧	١٨٠,٢	٣٠٧,٦	٣٤٤,١	٣٢٩,٣
صافي الانبعاثات (الانبعاثات ناقصة الامتصاصات)				
٢٣٤,٨	١٧٣,١	٣٠٢,٧	٣٣٦,٩	٣٢١,٢

المصدر: النشرة الإعلامية عن حالة البيئة في جمهورية كازاخستان، العدد ١ (٨٧)، ٢٠٠٧، وزارة شؤون البيئة.

استهلاك المواد المستنفدة للأزون

تدخل كازاخستان في عداد ١٩١ بلداً صدقت على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبرتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأزون. ولا تنتج الجمهورية مواد مستنفدة للأزون لكنها تستوردها في هيئة مواد للتبريد ولإطفاء الحرائق، وضمن السلع المعبأة في قنينات تعمل بالرداذ، والمواد الرغوية المستخدمة لأغراض البناء. ويقل سمك طبقة الأوزون فوق إقليم كازاخستان بنسبة ٧ في المائة في فصلي الشتاء والربيع، و ٨ في المائة في فصل الخريف.

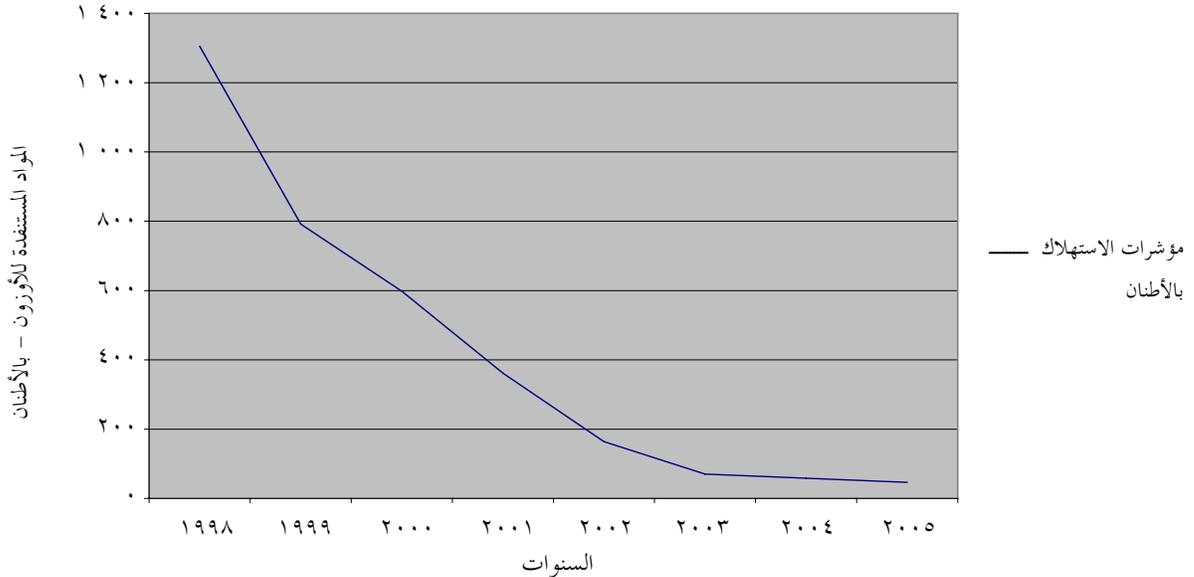
(٢) النشرة الإعلامية عن حالة البيئة في جمهورية كازاخستان، العدد ١ (٨٧)، ٢٠٠٧، وزارة شؤون البيئة.

لأغراض الحد من استهلاك المواد المستنفدة للأوزون، أدخل نظام لإصدار التراخيص لاستيراد وتصدير هذه المواد، وفُرض حظر على إدخال المواد الخاضعة للرقابة الجمركية. ورُكبت أنواع حديثة من المعدات في المرافق المختلفة التي كانت تستخدم المواد المستنفدة للأوزون في عملياتها التكنولوجية، وأنشئ مصرف لإعادة تدوير هذه المواد. وأقيم نظام لتقديم المعلومات واستخلاص البيانات وتحليلها فيما يتعلق باستهلاك هذه المواد واستيرادها وتصديرها. واعتمدت أنظمة لإصدار تراخيص استيراد وتصدير هذه المواد وحفظ منتجاتها، وممارسة الأعمال التي تستخدم فيها، وإصلاح المعدات التي تشتمل عليها وترميمها وتوفير الخدمات اللازمة لها.

وأدى اتخاذ هذه الإجراءات إلى تخفيض حجم استهلاك المواد المستنفدة للأوزون بما يزيد على عشر مرات (من ٥٩٧ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٥).

الشكل ٥

مؤشرات الاستهلاك العام للمواد المستنفدة للأوزون (بالأطنان)



تحسين نوعية المساكن

تتمثل إحدى المهام الضرورية في كازاخستان في تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الريفية بدرجة ملموسة بحلول عام ٢٠٢٠، وبخاصة الذين يعيشون في أشد الظروف

سوءاً من النواحي الاجتماعية والمعيشية والإيكولوجية. وشهدت السنوات العشر الأخيرة ارتفاعاً ملموساً في معدلات توفير المساكن للمواطنين. وتسارعت كثيراً على وجه الخصوص وتيرة تشييد المساكن في المدن. وارتفع حجم الاستثمار في قطاع تشييد المساكن في كازاخستان بنسبة ٦٠ في المائة خلال عام واحد فقط (٢٠٠٧)^(٣).

الجدول ٥

المؤشرات الأساسية لظروف الإسكان في كازاخستان

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
١٧,٩	١٧,٦	١٧,٥	١٧,٣	١٧,٠	١٦,٦	توفير المساكن للمواطنين، بالأمتار المربعة للفرد، في:
١٩,٤	١٨,٩	١٨,٧	١٨,٤	١٨,٠	١٧,٣	المناطق الحضرية
١٦,٢	١٥,٩	١٦,٠	١٥,٩	١٥,٨	١٥,٦	المناطق الريفية
٥٦,٣	٥٤,٩	٥٤,٤	٥٣,٥	٥٢,٨	٥٢,٤	مستوى توفير الخدمات المريحة في المساكن (نسبة مئوية):
٤٥,٦	٥٤,٠	٤٤,٦	٤٣,٧	٤٣,٣	٤٣,١	إمدادات المياه
						خدمات الصرف الصحي

المصدر: الموجز الإحصائي السنوي لكازاخستان، ٢٠٠٧.

يعمل ٢٠ مركزاً في الجمهورية على إعادة تأهيل الأشخاص الذين لا يملكون مكاناً ثابتاً للإقامة. ويجري العمل على إنشاء مراكز جديدة لمساعدة اللاجئين العائدين على التكيف والاندماج مجدداً في المجتمع، بمساعدتهم على حل السكن، من خلال استئجار مساكن شعبية وتطوير قدرتهم على بناء مساكن فردية^(٤).

ويجري إعداد برنامج حكومي لتوفير المساكن للعاملين في القطاع العام، وبرنامج توسيع نطاق تشييد المساكن الفردية. وينص مرسوم صادر عن رئيس كازاخستان حق كل فرد من مواطني البلد في الحصول على قطعة أرض مجانية من أجل تشييد مسكن فردي.

ويملك المواطنون بموجب القانون، الحق في الحصول على المساكن المهيأة وفق معايير التصحاح البيئي السليم والبيئة الإيكولوجية الموائمة. ويجري العمل على تطبيق هذه الأحكام القانونية عملياً من خلال رفع مؤشرات استقرار البيئة الإيكولوجية، وزيادة نصيب الفرد في

(٣) الموجز الإحصائي السنوي لكازاخستان، ٢٠٠٧.

(٤) البيان الذي أدلت به رئيسة وزراء جمهورية كازاخستان ك. ماسينوفا بشأن "البرنامج الحكومي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩"، في الجلسة العامة لبرلمان كازاخستان، في عام ٢٠٠٧.

مساحة الأراضي المنتجة، وتحسين نوعية البيئة، بحيث ينعكس ذلك في هيئة ارتفاع محسوس في مستوى المعيشة (بمعدل ١,٤ مرة في عام ٢٠٠٩، و ١,٨ مرة في عام ٢٠١٢، و ٣,٤ مرة في عام ٢٠١٨) وتحسن نوعية الحياة (بمعدل ١,٥ مرة في عام ٢٠٠٩، ومرتين في عام ٢٠١٢، و ٣,٧ مرة في عام ٢٠١٨)، مم سيؤدي بطبيعة الحال إلى رفع مؤشرات توافر المساكن للمواطنين بعدة درجات.

الفرع باء

تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والالتزامات في مجال التنمية المستدامة

دعم استدامة صنع القرار على الصعيد الوطني؛ وإدخال مبادئ التنمية المستدامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

آلت جمهورية كازاخستان على نفسها، باعتبارها عضواً كامل العضوية في المجتمع الدولي، أن تنفذ التزاماتها المتعلقة بالأهداف المحددة في "جدول أعمال القرن ٢١" (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)، وفي إعلانات مؤتمر قمة الألفية (نيويورك، ٢٠٠٠) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٠٠٢)، ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (نيويورك).

وتشارك كازاخستان بنشاط في أعمال لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، والشبكة الإقليمية الأوروبية للمجلس العالمي لدوائر الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، وعمليات "البيئة من أجل أوروبا"، و "البيئة والتنمية المستدامة من أجل آسيا". ويجري العمل بنجاح على تنفيذ البرامج المقررة في إطار الصندوق الدولي للإنقاذ ببحر آرال، والبرنامج البيئي لبحر قزوين. ويوجد المركز البيئي الإقليمي لوسط آسيا في كازاخستان.

وصدقت جمهورية كازاخستان على ٢٤ اتفاقية بشأن حماية الطبيعة. وهي تتعاون، في إطار هذه الاتفاقيات، مع مرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وأطراف أخرى.

واعتمدت حكومة كازاخستان عدداً من الصكوك الأساسية، ويجري العمل الآن على تنفيذها، وهي: الاستراتيجية الإنمائية لكازاخستان حتى عام ٢٠٣٠، وخطة الاستراتيجية الإنمائية لجمهورية كازاخستان حتى عام ٢٠١٠؛ واستراتيجية تحديث قطاع الصناعة حتى عام ٢٠١٥، وخطة الأمن الإيكولوجي في جمهورية كازاخستان حتى عام

٢٠١٥؛ و استراتيجية التنمية المستدامة لمدينة الأستانة حتى عام ٢٠١٠؛ والاستراتيجية الرامية إلى أن تصبح جمهورية كازاخستان في عداد البلدان الـ ٥٠ الأكثر قدرة على المنافسة في العالم؛ وخطة انتقال جمهورية كازاخستان إلى التنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٤. وأسس في كازاخستان مجلس للتنمية المستدامة، بجانب صندوق وطني للنفط، وصندوق للتنمية المستدامة يعرف باسم "كازينا".

وتشتمل وثائق البرامج على آليات للنمو الاقتصادي المستدام؛ ومبادئ للسياسات الاقتصادية المستدامة، والانتقال إلى المعايير الإيكولوجية السليمة للتنمية الاجتماعية المستدامة، وهيئة الظروف المناسبة للأعمال التجارية والعمالة؛ وتنمية مدينة الأستانة - عاصمة كازاخستان. وتشهد البلد استحداث نموذج للنمو الاقتصادي يمكنه من المحافظة على إمكاناته الطبيعية من خلال وضع مؤشرات لأداء جميع قطاعات الاقتصاد. وأعدت برامج وخطط عمل مناسبة يجري تنفيذها الآن، بالاستناد إلى وثائق المفاهيم هذه.

ويتولى تنسيق تكامل مبادئ التنمية المستدامة (الشراكة بين القطاعات، والتنسيق بين الوكالات، وإيجاد نهج متوازن لحل المشاكل الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك) مجلس التنمية المستدامة، الذي يرأسه رئيس الوزراء ويشارك في عضويته ممثلون للهيئات الحكومية والأوساط العلمية والمنظمات غير الحكومية ودوائر الأعمال والمنظمات الدولية.

وتتمثل الأولويات الرئيسية لتوجهات سياسات بلدنا في تحقيق الانتقال إلى التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين وتنمية رأس المال البشري. ويجري التخطيط لخفض معدلات تلوث البيئة؛ وإنشاء نظم لإدارة المخلفات الصناعية والنفايات المتزلية؛ وإيجاد آلية لتحفيز استخدام الموارد الطبيعية بصورة مرشدة؛ وإدخال نظام للإدارة الإيكولوجية وتطبيق المعايير البيئية الدولية في المجمعات الصناعية؛ ورفع مستوى مؤشر استقرار واستدامة النظام الإيكولوجي ليتناسب مع مستواه في الخمسين بلدا الأكثر قدرة على المنافسة على الصعيد الدولي، وحل مشاكل الاستخدام المستدام للمياه والطاقة المتجددة؛ وإشراك ممثلي مؤسسات الأعمال التجارية الكبرى في التنمية المستدامة.

ويملك البلد جميع الموارد اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، من موارد طبيعية وعمالة وقدرات فكرية وإنتاجية ومالية، وما إلى ذلك. وفي هذا الصدد، تعترم حكومة كازاخستان كفاءة فعالية استخدام الشراكة بين القطاعات والتنسيق بين الوكالات بين أجل تحقيق نتائج أكثر اتساقا.

المبادرات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والالتزامات في مجال التنمية المستدامة

شهدت كازاخستان انعقاد الفعاليات الفعلية:

- المؤتمر الوزاري الدولي المعقود تحت شعار "الدور الاستراتيجي لمصادر الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة لدول آسيا الوسطى"، المعقود تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة (إيسيسكو)، المعقود في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، في مدينة الأستانة؛
 - الاجتماع الثالث لوزراء البيئة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، في مدينة ألماتي؛
 - المنتدى الدولي المعني بحوض بحيرتي بلخاش والاكول، المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٧، في مدينة ألماتي؛
 - المنتدى التجاري الدولي المعني بالتنمية المستدامة ومسؤولية الشركات، المعقود في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧، في مدينة الأستانة؛
 - المنتدى الدولي المعقود تحت شعار "صناعة الطاقة - تكنولوجيايات الاقتصاد في استخدام الطاقة، وإيجاد مصادر بديلة للطاقة"، المعقود في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧، في مدينة ألماتي؛
 - المنتدى الأول للأعمال التجارية المعني بمشاكل الطاقة المستدامة؛
 - الدورة الثالثة للمجلس الرئاسي للمستثمرين الأجانب في جمهورية كازاخستان لعام ٢٠٠٧، الذي ناقشت فيه مشاكل الامتثال للمعايير البيئية في مجال الأعمال التجارية؛
 - المنتدى الأوروبي - الآسيوي الأول المعني بالتنمية المستدامة، المعقود في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في مدينة الأستانة.
- وشاركت كازاخستان في مؤتمر وزراء البيئة، المعقود في بلغراد، في عام ٢٠٠٧، حيث تقدمت بمبادرة لإدماج البرامج الأوروبية والآسيوية للتنمية المستدامة في برنامج أوروبي - آسيوي موحد، وعقد المؤتمر الخامس والخمسين لبلدان أوروبا وأمريكا الوسطى ورابطة الدول المستقلة الأطراف في عملية "البيئة من أجل أوروبا"، في مدينة الأستانة، في عام ٢٠١١.

المخاطر والتحديات

في مجال الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية

- ربما تزداد صعوبة تحقيق هدف تخفيف وطأة الفقر بسبب حدوث تغير في نهج تقدير حد الكفاف، علاوة على تدني معدلات نماء أشد فئات السكان فقرا وارتفاع مستوى التضخم.
- على الرغم من إحراز بعض التقدم في مجال الحد من الفقر في الجمهورية فإن فئات معينة من السكان تظل مهددة بالوقوع في براثنه، نظرا إلى أن الدخل الذي تكسبه لا يكفي لكفالة الحياة الكريمة لها، مما يستدعي إيجاد حلول عاجلة لمجموعة من المشاكل التي تعترض طريق رفع مستوى معيشة الفئات الضعيفة من السكان.
- لا يزال مستوى الفقر مرتفعا في المناطق الريفية، وبخاصة وسط الأمهات ذوات الأعداد الكبيرة من الأطفال، والشباب. وأدى ارتفاع معدلات الهجرة من الأرياف إلى المدن إلى ازدياد مخاطر ارتفاع مستوى الفقر في المناطق الحضرية.

في مجال تنفيذ الهدف ٢ من الأهداف الإنمائية للألفية

- يجب تحسين جودة الخدمات التعليمية في جميع المراحل من خلال التوزيع السليم لمرافق التعليم، مع مراعاة الخصائص الديمغرافية للسكان وعمليات الهجرة.
- يتعين الانتقال إلى استخدام منهج تعليمي جديد، وبخاصة من خلال تطبيق منهج جديد يستند إلى نهج الكفاءة وإعداد الكتب المدرسية التي تلائم هذا المنهج.
- من الضروري أن يزداد الإنفاق الحكومي على التعليم ليصل إلى مستوياته في البلدان المتقدمة النمو (٥-٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، بصورة تتيح إمكانية زيادة مرتبات المعلمين وتعزيز القاعدة المادية - التكنولوجية لمرافق التعليم بشكل ملحوظ.

في مجال تنفيذ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية

- يحتم غياب أية تقييمات لرأس مال الجمهورية من الموارد الطبيعية تنفيذ مجموعة من الأنشطة من أجل إعداد سجل للموارد الطبيعية، يشمل الأشياء التي من صنع الإنسان (مثل مخلفات المنتجات الصناعية والنفايات الموروثة عن العهود الماضية)؛
- يؤدي ارتفاع نسبة السكان القاطنين في المناطق الريفية (٤٤ في المائة) إلى تعقيد مهمة إمدادهم بمياه الشرب النظيفة وتوفير خدمات الصرف الصحي المحسنة لهم.

ويستدعي تحقيق الأهداف المحددة وضع سياسات لتحسين مستوى المعيشة في القرى ومواصلة اتباع هذه السياسات في المستقبل؛

- يتمثل أحد المبادئ الأساسية للاستدامة في اتباع نهج تجاه النظام الإيكولوجي يتضمن إدخال مجموعة من القيود والمعايير والقواعد والأنظمة، التي تحدد الأبعاد المسموح به إيكولوجيا لاستخدام الموارد الطبيعية، وتحقق التوازن في مجال إدارة الجودة النوعية للبيئة، فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية. وتمثل إحدى المشاكل الرئيسية في عدم إيلاء الاعتبار اللازم لهذا النهج عند تنفيذ البرامج الإنمائية.

التوصيات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة

- إدماج مبادئ ومؤشرات التنمية المستدامة في عمليات التخطيط الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني؛
- إدخال تحسينات على نظام إدارة استخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وتخطي الحواجز القائمة فيما بين الوكالات، وتعزيز الشراكات بين القطاعات؛
- تحقيق تآزر قطاعات الخدمات الداعمة للحياة في مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي والإيكولوجي والمؤسسي؛
- إقامة مناطق عابرة للحدود للتنمية المستدامة من أجل حل المشاكل الإيكولوجية الإقليمية؛
- تحقيق اتساق تشريعات كازاخستان المتعلقة بحفظ البيئة مع الأسس والمعايير الدولية؛
- تأسيس بنية تحتية حديثة تستند إلى استخدام التكنولوجيات غير الضارة بالنظام الإيكولوجي؛
- دعم الأنشطة البحثية في مجال حفظ النظام الإيكولوجي للبلد وإمكاناتها في مجال الموارد الطبيعية؛
- زيادة الموارد المالية المخصصة لتمويل نظام التعليم، بحيث تصل إلى المستوى الذي أوصت به اليونسكو، أي ما يتراوح بين ٥ و ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في مجال التعليم؛
- اتخاذ تدابير تهدف إلى تحسين الجودة النوعية لخدمات التعليم مع المحافظة على المعدلات العالية لإمكانية الحصول عليها؛

- تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات والتعاون فيما بين القطاعات، بالإضافة إلى كفالة انضمام ممثلي المنظمات غير الحكومية وتنظيمات المرأة والمزارعين والنقابات والمنظمات الشبابية والعلمية ومنظمات وروابط الأعمال التجارية (اللجان والمجالس وتنظيمات العاملين وغيرها من الهيئات الأخرى) إلى الهياكل المشتركة بين الوكالات؛
- تعزيز الشراكات الدولية، بما في ذلك الشراكات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بهدف تحقيق التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الشراكة من أجل التنمية

بدأ وصول دعم المانحين إلى كازاخستان عقب حصولها على الاستقلال، في عام ١٩٩٢. وكانت البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تشهد تحولات جذرية في تلك الفترة. وأدت تلك التحولات، بالاقتران مع الحاجة الماسة لإحداث إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق، إلى إعاقة نمو البلد.

وأملت محدودية الموارد المتاحة في تلك الفترة ضرورة الحصول على المساعدة الخارجية، من أجل مواصلة الإصلاحات وإدخال التغييرات الهيكلية اللازمة.

واستدعى إدماج كازاخستان في المجتمع الدولي حصولها على قروض ميسرة وائتمانات ومنح في مجال الصادرات.

ووجهت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها كازاخستان في تلك الفترة، بشكل أساسي إلى دعم ميزان المدفوعات وتمويل مشتريات السلع المستوردة التي تحتاج إليها البلد بصورة ماسة لسد احتياجاتها.

ووجهت المنح المتلقاة من المنظمات الدولية والأجنبية المانحة، بما في ذلك الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والجماعة الأوروبية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، واليابان، إلى دعم الجهود الوطنية في مجالات الإصلاحات الاقتصادية وحماية البيئة وإصلاح القطاع الاقتصادي، والخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات الكبرى، وتنمية القطاع الخاص ودعم القطاع الاجتماعي.

وفيما يتعلق بكفالة استقرار حالة الاقتصاد الكلي في جمهورية كازاخستان، ووجهت الحكومة القسم الأعظم من المساعدة الخارجية إلى توفير الدعم المباشر للميزانية وإيجاد الإمكانيات المؤسسية في مجال تنمية الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية، واستقطاب الاستثمارات إلى القطاع الحقيقي للاقتصاد.

وتعمل في كازاخستان اليوم ١٥١ منظمة من المنظمات التي تتمتع بمراكز دولية، بما في ذلك ٤٨ منظمة دولية و ٢٨ منظمة حكومية و ٧٥ من المنظمات غير الحكومية والصناديق الأجنبية العاملة في المجال الاجتماعي.

وتقدم جميع الوكالات الإنمائية والمنظمات الدولية تقريبا، منحا للمساعدة بصورة أو بأخرى في تنمية القطاعات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتُقدّم الجماعة الأوروبية/برنامج المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة ووكالة التنمية التابعة للولايات المتحدة مساهمات محددة فيما يتعلق بإعداد وتنفيذ المشاريع في مجالات المساعدة الاجتماعية وخفض الفقر ودعم العمالة. وتُقدّم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة دعما كبيرا في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في كازاخستان (البرنامج الإنمائي واليونيسكو واليونسيف والصندوق الإنمائي للمرأة وما إليها).

وقطعت جمهورية كازاخستان شوطا بعيدا على طريق التنمية المستدامة، منذ اعتماد إعلان الألفية. وحققت البلد بعض الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتتمثل المهمة في الوقت الراهن في تعزيز المكتسبات واستنباط حلول للمشاكل تستوفي المعايير النوعية الجديدة، مما يؤدي إلى وضع أهداف ومهام أكثر طموحا ضمن الأطر القائمة لجدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية وإضافاتها. وسيجري على وجه التحديد، وضع الأهداف الإنمائية للألفية وإضافاتها في الحساب عند إعداد إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، الذي تتحدد بموجبه أطر التعاون بين كازاخستان والأمم المتحدة. وتستعرض حكومة جمهورية كازاخستان، ضمن الدورة الجديدة لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إمكانية العمل سويا على تنفيذ المشاريع، بما في ذلك المشاركة في تمويلها.

وعلى ضوء تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، يتعين إيلاء المزيد من الاعتبار للأولويات الوطنية في ظل الظروف الجديدة. ونظرا إلى أن البرنامج الإطاري الجديد يمثل "صورة محببة" في حد ذاته، فمن الواجب أن يصبح أداة فعّالة لتعزيز التعاون والعمل المشترك بين كازاخستان والأمم المتحدة في مجال التنمية.

ويجب، على وجه التحديد، عند تنفيذ المشاريع المشتركة، الاهتمام بصفة خاصة بمسائل خفض الفقر والبطالة ومعدّلات وفيات الأمهات والأطفال وتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين البيئة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز والسل، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والحوكمة الديمقراطية، وحماية حقوق الفئات الضعيفة من السكان، وإزالة الآثار الإيكولوجية في المناطق المحيطة بساحة التجارب النووية في

سيما بالاتينسك ومنطقة بحر أرال، وإقامة نظام للإنذار المبكرة بالمخاطر التي يتعرض لها بحر قزوين وبحيرة بلخاش، وغيرها من المناطق الأخرى.

وأدى النمو الاقتصادي الملموس للبلد، خلال السنوات القليلة الماضية، إلى حدوث انخفاض كبير في المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن أهم ما تضرع به حكومة جمهورية كازاخستان في الوقت الراهن، هو تعزيز المكتسبات الإنمائية التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية على الصعيد المؤسسي. وفي هذا الصدد، تكتسب أهمية خاصة المساعدة التقنية والاستشارية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فيما يتعلق بإيجاد حلول للقضايا الإنمائية.

المرفق ١

الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف والمهام الوطنية

الأهداف الإنمائية للألفية		أهداف كازاخستان	
الأهداف	المهام	الصكوك المعيارية	المهام
الهدف ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع	خفض عدد السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بمقدار النصف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٥	كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠ - الأولوية رقم ٤ الطويلة الأجل	خفض عدد السكان الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى لتكلفة المعيشة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٠٥
		كازاخستان حتى عام ٢٠١٠، استراتيجية توفير فرص العمل والحماية الاجتماعية	مشروع البرنامج الحكومي المتعلق بخفض الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥)
		إدخال نظام للتأمينات الاجتماعية	خفض عدد السكان الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى لتكلفة المعيشة بنسبة ١٨ في المائة، بحلول نهاية عام ٢٠٠٥
		كفالة توفر فرص العمالة لفئات السكان المهمشة اجتماعيا	
خفض عدد السكان الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٥	تحسين التغذية	كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠ - الأولوية رقم ٤ الطويلة الأجل	البرنامج الحكومي "صحة الشعب" (١٩٩٨-٢٠٠٨)
		كازاخستان حتى عام ٢٠١٠ - سياسة التصنيع الزراعي	البرنامج الحكومي للتصنيع الزراعي (٢٠٠٣-٢٠٠٥)
		تعزيز رفاه سكان المناطق الريفية من خلال رفع مستوى الإنتاجية وزيادة أرباح المنتجات	توفير الأغذية ذات النوعية الجيدة والمكونات الغذائية المتوازنة للسكان
			البرنامج المتعدد المكونات المعنون "العيش الصحي" (١٩٩٩-٢٠١٠)

الأهداف الإنمائية للألفية		أهداف كازاخستان	
الأهداف	المهام	الصكوك المعيارية	المهام
الهدف ٢: توفير التعليم الأولي للجميع	كفالة حصول الأطفال في جميع أرجاء العالم، ذكورا وإناثا، على التعليم في المرحلة الأولية وإكمالهم لهذه المرحلة، بحلول عام ٢٠١٥	كازاخستان حتى عام ٢٠١٠ - استراتيجية إصلاح التعليم	كفالة حصول جميع الأطفال الذين في سن الدراسة، بما في ذلك الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، على تعليم جيد النوعية في المرحلة المتوسطة، بحلول عام ٢٠١٠
		البرنامج الحكومي للتعليم (٢٠٠٠-٢٠٠٥)	
الهدف ٧: تحقيق إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسة والإيكولوجية	خفض كميات المعادن التي تسبب تلوث البيئة وتلحق الضرر بالنظام الإيكولوجي	كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠ - الأولوية رقم ٤ الطويلة الأجل	خفض نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النظيفة من ١٥ إلى ٦ في المائة في المدن، ومن ٢٩ إلى ١٥ في المائة في الأرياف، بحلول عام ٢٠٠٥
	خفض نسبة الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب النظيفة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥	استهلاك المياه النظيفة والأغذية العالية الجودة	مشروع البرنامج الحكومي المتعلق بخفض الفقر (٢٠٠٣-٢٠٠٥)
		توفير مياه الشرب النظيفة للسكان	البرنامج الوطني "مياه الشرب النظيفة" (٢٠٠٢-٢٠١٠)
إدخال تحسينات حقيقية على حياة ما لا يقل عن مئة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٢٠	توفير الخدمات الصحية والتعليمية لمواطني كازاخستان وكفالة رفاههم	كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠ - الأولوية رقم ٤ الطويلة الأجل	حل مشاكل الإسكان للغالبية العظمى من السكان
	تعزيز رفاه سكان المناطق الريفية	كازاخستان حتى عام ٢٠١٠ - سياسة التصنيع الزراعي	برنامج التمويل الطويل الأجل لتشييد المساكن وتسهيل الحصول على ائتمانات الرهونات العقارية (٢٠٠٠-٢٠٠٣)

المصدر: تحقيق الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة في كازاخستان على أعتاب الألفية الجديدة، ٢٠٠٢.

قائمة المراجع المستخدمة

- ١ - تقرير المؤتمر الدولي المعنون "استراتيجية كازاخستان حتى عام ٢٠٣٠: نتائج العقد الأول ووجهات النظر"، مدينة الأستانة، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٢ - تنفيذ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية في كازاخستان على أعتاب الألفية الجديدة، ٢٠٠٢.
- ٣ - الأهداف الإنمائية في كازاخستان على أعتاب الألفية الجديدة، ٢٠٠٧.
- ٤ - الأهداف الإنمائية في كازاخستان على أعتاب الألفية الجديدة، ٢٠٠٥.
- ٥ - التقرير الوطني عن حالة تطوير التعليم - الأستانة: المركز الوطني لتقييم جودة التعليم، للسنوات ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.
- ٦ - التقرير الوطني عن التنمية البشرية في عام ٢٠٠٥.
- ٧ - التقرير الوطني عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤.
- ٨ - التقرير الوطني عن التنمية البشرية في عام ٢٠٠٣.
- ٩ - التقرير الوطني عن التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢.
- ١٠ - جمهورية كازاخستان: الدليل الإحصائي الموجز، الوكالة الإحصائية لجمهورية كازاخستان، الأستانة، ٢٠٠٧.
- ١١ - برنامج مواصلة تعميق الإصلاحات الاجتماعية في جمهورية كازاخستان للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، الذي اعتمده بموجب مرسوم رئيس جمهورية كازاخستان رقم ١٢٤١ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.
- ١٢ - تقرير وزارة شؤون البيئة عن برنامج كازاخستان للقرن ٢١، الأستانة، نيسان/أبريل ٢٠٠٦.
- ١٣ - عرض مشروع "حصر انبعاثات غازات الدفيئة في حقل كاراتشاغان للنفط والغاز، وتوقعات انبعاثاتها حتى عام ٢٠١٥"، في اجتماع المؤسسة الحكومية الوطنية لمجمع كاراتشاغان لإنتاج النفط، المعقود في معهد كازاخستان للأبحاث العلمية الإيكولوجية والمناخية، ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧.
- ١٤ - مجلد المعلومات التحليلية المعنون "كازاخستان خلال سنوات الاستقلال"، الوكالة الإحصائية لجمهورية كازاخستان، ٢٠٠٦.

- ١٥ - حولية كازاخستان الإحصائية الموجزة، ٢٠٠٧.
- ١٦ - النشرة الإعلامية عن حالة البيئة في جمهورية كازاخستان، العدد ١ (٧٨)، ٢٠٠٧، وزارة شؤون البيئة لجمهورية كازاخستان.
- ١٧ - موقع وزارة شؤون البيئة لجمهورية كازاخستان على الإنترنت، <http://www.nature.kz>.
- ١٨ - مركز تنسيق تغير المناخ، ٢٠٠٦، www.climate.kz.
- ١٩ - برنامج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جمهورية كازاخستان في مجال إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي حتى عام ٢٠١٥، (المشروع) لجنة موارد المياه، وزارة الزراعة، جمهورية كازاخستان، ٢٠٠٧.
- ٢٠ - حولية كازاخستان الإحصائية، ٢٠٠٦.
- ٢١ - المؤشرات الإحصائية للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في جمهورية كازاخستان ومناطقها المختلفة، العدد ٧، كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه ٢٠٠٧.
- ٢٢ - تقرير رئيسة وزراء جمهورية كازاخستان، ك. ماسيموفا، بشأن "البرنامج الحكومي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩"، الذي قدمته في الجلسة العامة لبرلمان كازاخستان.
- وشارك في إعداد هذا التقرير كل من ب. إيسيكينا (الخبيرة الاستشارية الوطنية) و ن. برمانوفا، و ب. موكانوفا (أكاديمية إدارة شؤون الحكم التابعة لرئاسة جمهورية كازاخستان)؛ و ن. دانيوف، و ب. صديقوف، و ج. كوجلانوفا (وزارة خارجية جمهورية كازاخستان)، و ش. تونبولاتوفا، و س. كوزغانوفا (وزارة التخطيط الاقتصادي والميزنة لجمهورية كازاخستان)، و أ. كاسينوفا، و أ. أمير خانوفا (الوكالة الإحصائية لجمهورية كازاخستان)، و ب. داميتوف، و أ. موجايفا (المركز الوطني لتقييم جودة التعليم، وزارة التربية والعلوم، جمهورية كازاخستان)، و ت. رود، (وزارة العمل والحماية الاجتماعية، جمهورية كازاخستان)، و ل. شابانوفا، و غ. إسكنديروفا (وزارة شؤون البيئة في جمهورية كازاخستان).